



الجزيرة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٩ شعبان سنة ١٤٠٩ هـ . الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٨٩ م . العدد ٣٦١٧

الفهرس

صفحة

- ٥٦١ نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام المستشفيات الخاصة
- ٥٦٢ اتفاق تعاون اقتصادي بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية
- ٥٦٣ اتفاقية انشاء لجنة عليا مشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية
- ٥٦٤ محضر الاتفاق بشأن ربط الشبكات الكهربائية بين الجمهورية التركية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية .
- ٥٦٥ البرنامج التنفيذي للاتفاق الثنائي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية
- ٥٧٠ التعريفات الجبركية .
- ٥٧١ تعليمات صادرة عن وزير الصحة .
- ٥٧٢ تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٩ : تعليمات الزام فئات معينة من المكلفين بتقديم كشوف الدخل السنوية تحت طائلة الغرامة .
- ٥٧٤ تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٩ : تعليمات الدفع على حساب الضريبة وتقسيم الضريبة المستحقة
- ٥٧٥ تصحيح الخطأ

مديرية المطابع العسكرية

هذا من الأعمال

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨
ناب بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل رقم ١٣ لسنة ١٩٨٩

نظام معدل لنظام المستشفيات الخاصة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المستشفيات الخاصة لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع النظام رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٣ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
تشكل لجنة المستشفيات من :-

مدير الشؤون الطبية في الوزارة	رئيسا
المدير الذي يقع المستشفى في منطقته	عضوا
رئيس قسم الترخيص في الوزارة	عضوا
رئيس قسم المستشفيات	عضوا ومقرر اللجنة
ممثل عن قسم الابنية في الوزارة يعينه الوزير	عضوا
ممثل عن المؤسسة الطبية العلاجية يعينه مدير عام المؤسسة	عضوا
طبيبين اختصاصيين يعينهما مجلس النقابة	عضوين

المادة ٢ - تعدل المادة ٦ من النظام الأصلي بإضافة الفقرة ج التالية اليها :-
ج - يحظر نشر الاعلانات الخاصة بالخدمات التي يقدمها اي مستشفى الا بموافقة مسبقة من الوزير .

١٩٨٩/٢/٢٨ .

الحسين بن طاهر

وزير النقل والاتصالات	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	وزير الخارجية	وزير التربية والتعليم	وزير الدفاع
وزير المالية	وزير الصحة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	وزير الرفاهية
د. هنا موهبة	د. زهير ملهس	د. الشيخ عبدالمعز الخياط	د. مروان دودين
وزير التعليم العالي	وزير الاعلام	وزير الداخلية	وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء
د. ناصر الدين الاسد	د. هاني الخصاونة	د. هشام الخطيب	د. عبد السلام كفمان
وزير الزراعة	وزير الداخلية	وزير التخطيط	وزير المياه والري
يوسف حيدان	رجالي الدجاني	د. طاهر كفمان	المهندس احمد دختان
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الثقافة والتراث القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان
زهير المجالي	د. محمد الحموري	د. هوش خليلات	المهندس شفيق الزوايد
وزير السياحة	وزير التنمية الاجتماعية	وزير التكوين	وزير الصناعة والتجارة
نبال حكمت	د. نواز طوقان	د. فايز الطراونه	حمدي الطباع

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي المتعدد بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشكله التالي :

اتفاق تعاون اقتصادي

بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

ترغب حكومة الجمهورية الفرنسية من جهة ، وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية من جهة أخرى ، في توطيد روابط الصداقة الثابتة بين البلدين وفي تحديد الاطار العام لتعاونهما في المجال الاقتصادي ، على اساس المساواة والمنافع المشتركة بين الفريقين المتعاقدين ، لذا فقد اتفقتا على النصوص التالية :-

المادة ١ - قررت الحكومتان تنظيم التعاون الاقتصادي بين الدولتين بموجب اتفاقيات يشار الى ابرامها لاحقا عبر ترتيبات اضافية توضع طبقا لبنود هذا الاتفاق السذي يستعمل كأساس .

المادة ٢ - يعمل كل من الفريقين اهية كبرى لتنمية المبادلات الثنائية وتنويعها طبقا للاحكام والنصوص المعمول بها في الجمهورية الفرنسية وفي المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة ٣ - يعمل الفريقان المتعاقدان على تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

المادة ٤ - يعمل كل من الفريقين وبالوسائل الممكنة للمساهمة بتسوية الخلافات التي يمكن ان تحدث في المجالات المعنى بها هذا الاتفاق .

المادة ٥ - يقوم الفريقان المتعاقدان بتشكيل لجنة مشتركة بهدف تنفيذ ما ورد في هذا الاتفاق واية اتفاقيات لاحقة تتكون من اعضاء يتم تعيينهم من قبل حكومتي البلدين كما يجوز ان ينضم الى هذه اللجنة خبراء بناء على طلب من أحد الفريقين ويرأس اعضاء الوفد الأردني وزير التخطيط و أعضاء الوفد الفرنسي وزير التجارة الخارجية وتعد هذه اللجنة اولى اجتماعاتها في باريس ، يتم الاتفاق على موعدها خلال الفترات الدبلوماسية ومن ثم اجتماع سنوي وبالناوب ، مرة في عمان ومرة في باريس على ان ترفع اللجنة توصياتها الى الجهات المختصة في كلتا الحكومتين لاتخاذها .

المادة ٦ - يصبح اتفاق التعاون هذا وكافة الترتيبات التكميلية المعقودة بموجب مواده سارية المفعول اعتبارا من تاريخ توقيعه ويبقى نافذا لمدة خمس سنوات اخرى عند انتهاء المدة كما ويمكن ان يشار الى الغائه بعد ابلاغ الفريق الآخر خلال فترة الستة اشهر التي تسبق تاريخ انتهاء الاتفاق .

باريس في ١٩٨٨/١٢/١٣ وقعت بتسختين واحده بالفرنسية والاخرى بالعربية ، وتعتبر نصوص كل منهما معتبرة من كلا الطرفين .

عن حكومة الجمهورية الفرنسية
رئيس الوزراء
ميشيل روكارد

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية بالشكل التالي :-

اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية

انطلاقاً من العلاقات الأخوية القائمة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية التي أرسى قواعدها جلالة الملك حسين بن طلال وفخامته الرئيس علي عبد الله صالح .
وتنفيذاً لتوجيهاتهما الرامية لتعميق روابط العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وتحقيق الأهداف المشتركة في شتى المجالات .
اتفقت حكومتا الدولتين على ما يلي :-

المادة الأولى

تتشأ لجنة عليا مشتركة للتعاون الثنائي بين البلدين تسمى (اللجنة العليا اليمنية - الأردنية المشتركة)

المادة الثانية

- ١ - تحدد المهام الرئيسية للجنة العليا المشتركة بما يلي :
التشاور والتنسيق والتعاون في مختلف المجالات وبصفة خاصة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية .
- ٢ - الدراسة والبحث عن جميع الإمكانات لتطوير مجالات التعاون الثنائي ووضع البرامج المراد اتباعها لتنفيذ ذلك .
- ٣ - المراجعة والمتابعة المنتظمة لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة أو التي سيتم توقيعها بين البلدين في مجالات التعاون الثنائي

المادة الثالثة

تشكل اللجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسي وزراء الدولتين أو من يقوم مقامهما .

المادة الرابعة

- ١ - تعقد اللجنة العليا المشتركة دورتها مرة كل سنة، وكلما دعت الحاجة في عاصمتي الدولتين بالتناوب .
- ٢ - يتفق الجانبان وفي وقت مناسب على تاريخ انعقاد كل دورة وعلى جدول أعمالها ومن خلال القنوات الدبلوماسية .

المادة الخامسة

- ١ - اللجنة العليا المشتركة أن تنشئ جهازاً للمتابعة أو لجاناً وزارية فرعية أو مجموعات عمل تتولى التحضير لمعقد دورتها وتجتمع كلما دعت الحاجة ويتفق على ذلك من خلال القنوات الدبلوماسية .
- ٢ - تستمر اللجان المشتركة المتخصصة المشكلة قبل تاريخ سريان هذا الاتفاق في ممارسة ما هو موكل اليها من أعمال باعتبارها لجاناً فرعية للجنة العليا .

المادة السادسة

يعمل بهذا الاتفاق مؤقّتا من تاريخ توقيعه ونهائياً من تاريخ الإخطار بأنام الإجراءات اللازمة للتصديق في كل من الدولتين ويستمر سريان الاتفاق ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برفيقته في إنهائه قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنهائه .

تم توقيع هذا الاتفاق بمدينة عمان يوم الأحد ١٤ جادى الآخر ١٤٠٩ هـ الموافق ٢٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٩ من أصليين وباللغة العربية .

عن المملكة الأردنية الهاشمية

زيد الرفاعي
رئيس مجلس الوزراء

من الجمهورية العربية اليمنية
رئيس مجلس الوزراء
عضو اللجنة الدائمة
عبد العزيز عبد الفني

قرر مجلس الوزراء الموافقة على محضر الاتفاق بشأن ربط الشبكات الكهربائية بين الجمهورية التركية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية الذي تم التوقيع عليه في السابع عشر من شهر كانون الثاني ١٩٨٩ في انقرة بشكله التالي :-

محضر الاتفاق بشأن ربط الشبكات الكهربائية بين الجمهورية التركية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية

تأكيداً للرغبة في دعم علاقات الصداقة وحسن الجوار بين البلدان والتعاون في توفير ترميتها ورفاهيتها لتد تم الاتفاق بين :-

- وزير الطاقة والمصادر الطبيعية للجمهورية التركية .
- وزير الكهرباء والطاقة لجمهورية مصر العربية .
- وزير الكهرباء للجمهورية العربية السورية .
- وزير الطاقة للمملكة الأردنية الهاشمية .
- وكيل وزير الصناعة والتصنيع العسكري في الجمهورية العراقية .

بخصوص ربط الشبكات الكهربائية على النقاط التالية :-

- ١ - ربط الشبكات الكهربائية للدول المعنية وتدعيم شبكات الربط القائمة منها بشكل يوفّر تبادل الطاقة فيما بينها ، والشروع في الأعمال المتعلقة بهذا الموضوع في أقرب وقت ممكن .
 - ٢ - اعلام البنك الاسلامي للتنمية من قبل البلدان المعنية اتفاقها الرامي الى استخدامها المحنة التي سيوفرها البنك لدراسة جدوى مشروع ربط الشبكات الكهربائية بين هذه البلدان .
 - ٣ - اجتماع اللجنة الفنية المكونة من ممثلي البلدان المعنية في عمان في الرابع من شهر مارس/ اذار ١٩٨٩ ، للاتفاق على الامور الفنية الخاصة بدراسة مشروع ربط الشبكات الكهربائية وبحث حجم اعمال بيت الخبرة الاستشاري واسلوب اختياره ، وذلك بحضور مندوب البنك الاسلامي للتنمية .
 - ٤ - تقديم الاطراف المعنية لكافة المعلومات الفنية والمعلومات المتعلقة بالشروع لبيت الخبرة الاستشاري في حينه .
 - ٥ - بذل الاطراف جهوداً مشتركة من اجل اتمام المشروع في جدول اعمال الاجتماع الاول لوزراء الطاقة في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي ، والعمل على تمويل المشروع بعد الانتهاء من دراسة الجدوى .
 - ٦ - اجتماع وزراء الطاقة للدول المعنية سنوياً لمتابعة ومراقبة تقدم سير العمل في مشروع ربط الشبكات الكهربائية بين هذه الدول .
 - ٧ - اعتبار هذا المحضر ساري المفعول بعد اعتماده من حكومات الوفود المشاركة في مدة اقصاها ستون يوماً ، والطرف الذي لم يعلم اعتماده الى وزارة الطاقة للبلد المضيف خلال هذه المدة يعتبر معتمداً لهذا المحضر .
- وفي نهاية الاجتماع ابدى وزراء الطاقة شكرهم وتقديرهم للبنك الاسلامي للتنمية على استعداده لتمويل مشروع دراسة جدوى ربط الشبكات الكهربائية لبلدانهم .
- وقد تم اعداد خمس نسخ من هذا المحضر باللغتين العربية والتركية في السابع عشر يناير / كانون الثاني ١٩٨٩ بانقرة ، وكلتا النسختين ساريتا المفعول على السوي .

محمد ماهر اباطه
وزير الكهرباء والطاقة
لجمهورية مصر العربية
فخر الدين قوروط
وزير الطاقة والمصادر الطبيعية
لجمهورية التركية

الدكتور هشام الخطيب
وزير الطاقة والثروة المعدنية
للمملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور كامل البابا
وزير الكهرباء
لجمهورية العربية السورية

احمد محسن الدليمي
وكيل وزير الصناعة والتصنيع العسكري
لجمهورية العراقية

كلتا من الشاهل

قرر مجلس الوزراء الموافقة على البرنامج التنفيذي الثقافي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية الصين الشعبية للسنوات ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ بشكله التالي : -

البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية

الصين الشعبية للأعوام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، رغبة منها في تنفيذ الاتفاق الثقافي المبرم بينهما في ١٩٧٩/١١/١١ وتوطيد الاواصر الصداقة بين شعبيهما وتطويرا للتعاون الثقافي بين بلديهما ، اتفقتا على توقيع هذا البرنامج ومواده كما يلي : -

أولا : ميدان الثقافة والفنون .

المادة الاولى

يؤيد الطرفان وفدا ثقافيا رسميا يتألف من ٥ اشخاص لزيارة البلد الاخر ولدة اسبوع ويتم الاتفاق المسبق بالطرق الدبلوماسية .

المادة الثانية

يتبادل الطرفان الكتب والنشرات الثقافية والفنية .

المادة الثالثة

يشجع الطرفان زيارات العاملين في حقل التوثيق للاطلاع على اعمال الارشيف وتبادل مطبوعات الارشيف وصور الوثائق ذات القيمة التاريخية . على ان يتم الاتفاق المسبق على التفاصيل بالطرق الدبلوماسية .

المادة الرابعة

يشجع الجانبان تبادل وفدا يتألف من ٤ - ٥ اشخاص من العاملين في مجال النشاطات الثقافية الاجتماعية للتعرف والاطلاع على النشاطات والخبرات في مجال الثقافة الاجتماعية ويتم الاتفاق المسبق على التفاصيل بالطرق الدبلوماسية .

المادة الخامسة

يشجع الطرفان اقامة معارض الفنون التشكيلية وتبادل زيارات الفنانين على ان يتم الاتفاق المسبق على التفاصيل بين الجهات المعنية في كلا البلدين بالطرق الدبلوماسية .

المادة السادسة

يشجع الطرفان زيارات الفرق المسرحية والموسيقية والمغنيين و فرق الفنون الشعبية على ان يتم تحديد عدد اعضاء الفرق وتفاصيل الزيارات بالطرق الدبلوماسية .

ثانيا : ميدان التربية والتعليم والتعليم العالي :

المادة السابعة

يقدم الطرف الاردني سنويا ٣ منح دراسية لطلبة صينيين ويرسل الطرف الصيني حسب حاجته الطلبة الجامعيين وبعوثي الدراسات العليا . على ان يقدم الطرف الاردني للطلبة الصينيين البعثيين الاقامة ويعفيهم من نفقات الدراسة ونفقات الكتب والخدمات الطبية ، وينسحب لهم مخصصات معيشية شهرية وفقا للأنظمة والتعليمات المعمول بها في الاردن .

المادة الثامنة

يقدم الطرف الصيني ٥ منح دراسية لطلبة اردنيين للدراسة في جامعاته ويرسل الطرف الاردني حسب حاجته الطلبة الجامعيين وبعوثي الدراسات العليا او ما قبول طلبة الدراسات العليا الذين سيدرسون للحصول على الشهادات والطلبة الجامعيين الذين سيتخصصون في العلوم والهندسة والزراعة والطب ويتم عبر الاختبارات التي ينظمها لهم الطرف الصيني وتحدد اختصاصاتهم بطريقة التشاور بين الطرفين . وعلى الطرف الصيني ان يقدم للطلبة الاردنيين البعثيين الاقامة ويعفيهم من نفقات الدراسة ونفقات الكتب والخدمات الطبية وينسحب لهم مخصصات معيشية شهرية وفقا للأنظمة والتعليمات المعمول بها في الصين .

المادة التاسعة

يؤيد كل من الطرفين الى الطرف الاخر وفدا تربويا يتألف من ٣ - ٤ اشخاص للزيارة والاطلاع لمدة لا تزيد على اسبوعين ، على ان يتم الاتفاق المسبق بين البلدين على التفاصيل قبل ثلاثة اشهر وبالطرق الدبلوماسية .

المادة العاشرة

يعمل الطرفان على تشجيع اقامة الاتصالات والعلاقات المباشرة بين الجامعات في كلا البلدين ويتعاونان في تنفيذ اتفاقيات التعاون الاكاديمي المعقودة بين الجامعات الاردنية والجامعات الصينية .

المادة الحادية عشرة

يعمل الطرفان على تشجيع تبادل اقامة المحاضرات والندوات العلمية بين الخبراء والعلماء والباحثين من كلا الطرفين .

ثالثا : ميدان الاعلام :

المادة الثانية عشرة

يشجع الطرفان التعاون في مجالي الاذاعة والتلفزيون من طريق تبادل مواد البرامج الاذاعية والتلفزيونية والمواد الاخبارية المسبقة والصورة . كما يشجعان تبادل زيارات الوفود التي تبث هيئات الاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء في كلا البلدين .

المادة الثالثة عشرة

يعمل كل طرف على تقديم التسهيلات الضرورية لوفود التغطية الاعلامية التي تزور الطرف الاخر .

هكذا من الأشهر

المادة الرابعة عشرة

يعمل الطرفان حسب قدرتهما على تبادل البرامج الفلكورية والوثائقية التي تعكس تاريخ وحضارة كل من البلدين .

المادة الخامسة عشرة

يتبادل الطرفان البرامج الخاصة بالعيد الوطني لكل منهما معرضها بهذه المناسبة عبر برامج الاذاعة والتلفزيون في البلد الاخر .

المادة السادسة عشرة

يتبادل الطرفان البرامج التلفزيونية الخاصة بالأطفال باللغة العربية او باللغة الانجليزية بكل انواعها للاستفادة المتبادلة من الخبرات في معالجة مواضيع الطفولة .

المادة السابعة عشرة

يشجع الطرفان تبادل الاخبار والتقارير الصحفية وكلائي الانباء الرسميين في كل من البلدين كما يقدمان التسهيلات اللازمة لمراسلي وكالات الانباء والصحافة ، على ان يعمل الطرفان على عقد اتفاقية تعاون ثنائي بين وكالة الانباء الاردنية بقر ووكالة انباء الصين الجديدة شينخوا .

رابعاً : ميدان الرياضة والشباب :

بموجب الاتفاق المسبق بالطرق الدبلوماسية

المادة الثامنة عشرة

يشجع الطرفان تطوير العلاقات الرياضية عن طريق إقامة المباريات بين البلدين وتبادل الاختصاصيين في مجال الرياضة .

المادة التاسعة عشرة

يشجع الطرفان ارسال المدربين المختصين من جمهورية الصين الشعبية لدعم التدريب في الاردن وعقد الدورات في هذا المجال . على ان يعقد اتفاق ثنائي بين الجهات المعنية في كلا البلدين حول تفصيلات نفقات الخبراء والمدربين الرياضيين .

المادة العشرون

يشجع الطرفان تبادل زيارات المسؤولين في مجال الرياضة في كلا البلدين للاطلاع على المنجزات الرياضية وتبادل الخبرات في مختلف مجالات الرياضة .

المادة الحادية والعشرون

يشجع الطرفان تبادل زيارات الوفود الشبابية للاطلاع على التجارب المخططة في المجالات الشبابية .

خامساً : ميدان التنمية الاجتماعية

المادة الثانية والعشرون

يشجع الطرفان تبادل زيارات الخبراء من العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية لميود كل منهما وفدا يتألف من حوالي (٥) من العاملين في الرعاية والتنمية الاجتماعية لزيارة البلد الاخر لمدة اسبوعين في عام ١٩٨٩ وذلك للاطلاع على المنجزات والنشاطات وتبادل الخبرات على ان يتم الاتفاق المسبق على التفاصيل بالطرق الدبلوماسية .

سادساً : ميدان الصحة

المادة الثالثة والعشرون

يشجع الطرفان على تبادل الخبرات الطبية في مجال الصحة وتبادل زيارات المختصين في شؤون الصحة للاطلاع والتدريب على الانظمة والاساليب المتبعة في حقن الصحة .

سابعاً : الاحكام الاخرى

المادة الرابعة والعشرون

يعلم الجانب المرسل الجانب المستقبل عن موعد زيارة الوفود وبحقنها وغايتها وعدد الزائرين قبل بدئها بـ (٥) شهرين على الاقل بالطرق الدبلوماسية .

المادة الخامسة والعشرون

يمكن لأي من الطرفين اضافة مواد اخرى للتعاون غير المنصوص عليها في هذا البرنامج بالاتصال المباشر بين البلدين بالطرق الدبلوماسية .

المادة السادسة والعشرون

تغطي المصاريف المترتبة على زيارات الوفود والاشخاص على النحو التالي : -

أ - يتحمل الطرف المرسل مصاريف السفر ذهاباً وإياباً

ب - يتحمل الطرف المضيف تأمين الإقامة المناسب والنقل الداخلي .

ج - يتحمل الطرف المضيف تكاليف العلاج للحالات الطارئة .

المادة السابعة والعشرون

تغطي المصاريف المترتبة على إقامة المعارض على النحو التالي : -

أ - يتحمل الطرف المرسل مصاريف النقل ذهاباً وإياباً ونفقات التأمين على المواد المعروضة .

ب - يتحمل الطرف المضيف النفقات اللازمة للنقل الداخلي وإقامة المعارض والقيام بأعمال الدعاية لها كالأعلانات والنشرات والمصفاة وبطاقات الدعوة ويمكن إقامتها .

ج - يقوم الطرف المضيف باتخاذ كافة الاجراءات الأمنية اللازمة للحفاظ على المواد المعروضة .

المادة الثامنة والعشرون

تفطى الالتزامات المالية الأخرى المترتبة على تنفيذ هذا البرنامج حسبها يتفق عليه الطرفان ووفق
الانظمة المالية في كل منهما .

المادة التاسعة والعشرون

يسري مفعول هذا البرنامج اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه وينتهي العمل به في ١٩٩١/١٢/٣١ .

تم توقيع هذا البرنامج في عمان بتاريخ ١٤٠٩/٦/١٠ هـ الموافق ١٩٨٩/١/١٩ م على نسختين
باللغتين العربية والصينية وللصين نفس القوة القانونية

عن حكومة جمهورية الصين الشعبية
تشانغ تشن
سفير جمهورية الصين الشعبية لدى
المملكة الأردنية الهاشمية

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور طاهر كنعان
وزير التخطيط

هكذا من المأهول

التعريفات الجبركية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على التنسيب الموضح من كل من معالي وزير المالية / الجبارك ومعالي وزير
الصناعة والتجارة ومعالي وزير التوطين بتعديل التعريفات الجبركية بشكله التالي : -

تفسير

١ - استناداً للصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة ١٤ من قانون الجبارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ننسب
إجراء التعديل التالي على التعريفات الجبركية : -

رقم البند	بيان الاصناف	وحدة الاستيفاء	الرسم الحالي	الرسم المقترح	اسباب التعديل
٢/٤	البان وقشده ، محفوظة او مركزة (مخثرة) او محلاه : -				
١	حليب بشكل مسحوق : -				
١	الحليب المعد لتغذية الاطفال في ميوات محكمة الغلق وبسعة لا تزيد عن ١ كغم	التبنة	معفاة	معفاة	
٢	الحليب في عبوات معدنية محكمة الغلق وبسعة لا تزيد عن ٢ كغم	التبنة	معفاة	معفاة	
٣	غيره	التبنة	٢٠ ٪	١٠ ٪	استناداً الى كتاب دولة رئيس الوزراء الاخير رقم ١٥٢١/١/١٢/٩ تاريخ ١٩٨٩/٢/٦ .
ب - بدون تعديل					
ج - غير		التبنة	٢٠ ٪	١٠ ٪	استناداً الى كتاب دولة رئيس الوزراء الاخير رقم ١٥٢١/١/١٢/٩ تاريخ ١٩٨٩/٢/٦ .

١ - يتم الاعفاء بموافقة مدير عام الجبارك وشحن الشروط والتحفظات التي يقرها .

٢ - يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير التوطين
د. غازي الطراونه

وزير الصناعة والتجارة
حدي الطباع

وزير المالية / الجبارك
د. حنا هوده

تعليمات صادرة عن وزير الصحة تنفيذا لآحكام نظام وقاية الصحة العامة من اضرار التدخين

رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٧

- ١ - وضع لافتات تحذيرية بمنع التدخين بصورة مطلقة بشكل واضح في جميع الاماكن والمحلات المعلن انها محلات علبة ممنوع فيها التدخين تحت عبارة (ممنوع التدخين قطعيا) .
- ٢ - يكون مدير المركز الصحي ملزما بتنفيذ هذه التعليمات واناطة مهمة التحذير والتنبية والامتناع عن التدخين باحد العاملين لديه .
- ٣ - يكون مدير المستشفى ملزما بتنفيذ هذه التعليمات واناطة مهمة التحذير والتنبية والامتناع عن التدخين بواحد او اكثر من العاملين لديه .
- ٤ - يكون المدير او الرئيس المسؤول عن اي محل عام ملزما بتنفيذ هذه التعليمات واناطة مهمة التحذير والتنبية والامتناع عن التدخين بواحد او اكثر من العاملين لديه .
- ٥ - يقوم المدير بالاتصال برجال الامن ضمن المنطقة التي يقع فيها المركز او المستشفى لغايات حسن تنفيذ وتطبيق هذه التعليمات .
- ٦ - يغرم مبلغ دينار واحد كل من يضبط وهو يدخن في احد المحلات العامة .
- ٧ - يوضع صندوق في كل مستشفى ومركز صحي ومحل عام تودع فيه الغرامات .
- ٨ - تخصص هذه الغرامات للوقاية ومكافحة الامراض الناجمة عن التدخين كابرار السرطان والرئة والقلب .
- ٩ - عند تكرار المخالفة للوزير اصدار القرار باغلاق المحل العام الذي تكررت فيه المخالفة لمدة لا تزيد على اسبوع .
- ١٠ - يعمل بهذه التعليمات بن تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٩
تعليمات الزام فئات معينة من المكلفين بتقديم كشوف
الدخل السنوية تحت طائلة الغرامة بالاستناد
لاحكام المادة ٢٧ من قانون
ضريبة الدخل رقم ٥٧
لسنة ١٩٨٥

المادة ١ -

- مع مراعاة ما جاء في التعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ يلزم الاشخاص من الفئات التالية بتقديم كشف الدخل المنصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ وفق النموذج المرفق في موعد لا يتاخر عن ٤/٣٠ من كل سنة وذلك عن السنة السابقة :
- ١ - الشركات المساهمة العامة والخصوصية
 - ب - الشركاء في شركة عادية اذا كان رأسمالها لا يقل عن عشرة الاف دينار او اذا كان عدد مستخدميها لا يقل عن عشرة مستخدمين او اذا كانت مشترياتها او مبيعاتها السنوية لا تقل عن ٥٠ الف دينار ، كما ويلزم هؤلاء الشركاء بتقديم كشف الدخل المتعلق بشركتهم لغايات معرفة حصة كل منهم من ارباحها او خسائرها .
 - ج - التجار الافراد اذا كان رأسمال اي منهم لا يقل عن خمسة الامدينار او اذا كان عدد مستخدمي اي منهم لا يقل عن خمسة مستخدمين او اذا كانت مشتريات او مبيعات اي منهم السنوية لا تقل عن ٢٥ الف دينار .
 - د - الفئات التالية :
 - ١ - المستشفيات .
 - ٢ - مستودعات الادوية والصيدليات والمختبرات
 - ٣ - الخاولون المصنفون وغير المصنفين
 - ٤ - متعهدو خدمات التنظيف والميانة والتوريد وغيرها من خدمات .
 - ٥ - مكاتب الاستشارات .
 - ٦ - مكاتب شركات الطيران والملاحة والنقل البري ومكاتب السياحة والسفر .
 - ٧ - مكاتب ومؤسسات الاستخدام .
 - ٨ - المكاتب العقارية .
 - ٩ - مؤسسات وشركات تجميع البضائع .
 - ١٠ - مكاتب الدعاية والاعلان .
 - ١١ - الوكلاء والوسطاء التجاريون .
 - ١٢ - المطابع ودور النشر .
 - ١٣ - الفنادق والمطاعم ودور السينما والمسارح الملاهي والمسكن الترفيهي .

كل من المخالف

١٤- الصيرامة والصافعة .

١٥- الأطباء .

١٦- المهندسون .

١٧- المحامون .

١٨- مدققو الحسابات .

١٩- مالكو العقارات الذين يبلغ الدخل الاجمالي لاي منهم من هذه العقارات خمسة الاف دينار فاكثر في السنة .

٢٠- دور الحضانة ورياض الاطفال والمدارس وكلية المجتمع الخاصة والمراركة الثقافية .

هـ - كل من تجاوز دخله الاجمالي السنوي خمسة الاف دينار وكان غير مشمول باي من الفقرات ا، ب، ج، د، من هذه المادة .

المادة ٢ -

على الاشخاص من الفئات المذكورة في المادة السابقة الذين يقلون حساباتهم في غير نهاية السنة المالية تقديم الكشف المنصوص عليه في هذه التعليمات خلال اربعة اشهر من انتهاء سنتهم المالية .

المادة ٣ -

يضاف الى الضريبة المستحقة اثنان بالمائة منها عن كل شهر يتخلل فيه المكلف من المشمولين باحكام هذه التعليمات عن تقديم الكشف المنصوص عليه فيها على ان لا يتجاوز مجموع الضريبة المخالفة ٢٤٪ من الضريبة المستحقة .

المادة ٤ -

تطبق هذه التعليمات على كشوف الدخل الخاصة لسنة ١٩٨٨ وما يتلوها وتلغى التعليمات رقم (٩) لسنة ١٩٨٥ .

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

وزير المالية

سلمان الطراونه

د. حنا عبودة

تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٩

تعليمات الدفع على حساب الضريبة وتقسيم الضريبة المستحقة

صادرة بالاستناد لاحكام المادتين ٢٧ و ٢٦ من قانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥

المادة ١ -

تعني عبارة انضريبة المستحقة الضريبة المعلنة في كشف الدخل السنوي المنصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ والمبالغ المتوجبة دفعها على الحساب بموجب المادة ٢٧ من قانون المذكور وكذلك اية ضريبة قطعية ونهائية بموجب ذلك القانون ويشمل ذلك الاضافات والغرامات المفروضة .

المادة ٢ -

على كل مكلف لم يقدم كشفا سنويا بدخله عن اية سنة في الموعد المحدد لذلك قانونا ان يدفع على حساب الضريبة المستحقة عن تلك السنة ما يعادل ٥٠٪ من مقدار الضريبة المقدرة نهائيا واذا لم يكن هناك ضريبة مقدرة نهائيا فيدفع ٢٠٪ من الضريبة المقدرة وذلك خلال شهرين من انتهاء الموعد المحدد قانونا لتقديم الكشف .

المادة ٣ -

يجوز للمدير او من يفوضه بذلك خطيا تقسيط الضريبة المستحقة على اية مكلف بناء على طلب يقدمه يتضمن اسبابا معقولة للتقسيم ويجري التقسيط وفق الاحكام التالية :-

١ - بالنسبة للمكلف الذي قدم كشفا سنويا بدخله واعلن فيه ضريبة ، تقسط الضريبة المعلنة في الكشف على اساس دفع ٢٥٪ من رصيدها على الاقل لسدى الموافقة على طلب التقسيط ، ويقسط الباقى على اقساط شهرية لاتزيد على ستة اقساط ، او على عدد من الاقساط الشهرية تنتهي بانتهاء السنة ايها الأكثر .

اما بالنسبة لمن لم يقدم كشفه فيقسط رصيده الضريبة المستحقة عليه على اساس دفع ٥٠٪ منه عند الموافقة على الطلب ويقسط الرصيد على اقساط شهرية لاتزيد على ستة اقساط او على عدد من الاقساط الشهرية تنتهي بانتهاء السنة المالية ايها اقل .

ب - اما بالنسبة لضرائب السنوات السابقة فانه يجوز تقسيطها بناء على اسباب معقولة بعد دفع ٢٥٪ منها على الاقل ووفق الفروقات التالية :-

١ - لمدة لاتزيد على اثني عشر تسطا شهريا وتجرى الموافقة في هذه الحالة من قبل مكتب التقدير المختص اذا كانت الضريبة لاتزيد على ٥٠٠ خمسة الاف دينار .

٢ - اذا زاد مبلغ الضريبة المستحق على خمسة الاف دينار ولم يتجاوز خمسة وعشرين الف دينار فيجوز زيادة عدد الاقساط الى ثمانية عشر تسطا بقرار من المدير العام .

٣ - واذا زاد المبلغ المستحق على خمسة وعشرين الف دينار فيجوز زيادة الاقساط الى اربعة وعشرين تسطا وبقرار من وزير المالية بناء على تنسيب من المدير العام .

ج - اذا تخلل المكلف عن تسديد اية قسط في تاريخ استحقاقه تستحق عليه جميع الاقساط غير المدفوعة بتاريخ التخلل .

المادة ٤ -

تطبق هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٨٩/٢/١ وتلغى التعليمات رقم ١٠ لسنة ١٩٨٥ .

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

وزير المالية

سلمان الطراونه

د. حنا عبودة

كل من الأشهر

تصحيح أخطاء

١ - وقعت الأخطاء المطبعية المبينة بأدناه في القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ المعدل لقانون ضريبة الدخل والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٦٠١ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١/١٧ وتصويبها كما هو مبين إزاءها .

موقع الخطأ المادة	الخطأ	المصواب
١٨٦ ٢/أ	عبارة : بإلغاء نص البند ١٣ من الفقرة (١) منها .	بالغاء نص البند ٣ من الفقرة ١ منها .
١٨٦ ٤/أ	عبارة : بإلغاء نص البند ١٣ من الفقرة (١) منها .	بالغاء نص البند ١٣ من الفقرة ١ منها .
١٨٦ ٤/ثانيا	عبارة : إذا كان الاستثمار خلال السنوات الثلاث الأولى	إذا كان الاستثمار خلال السنوات الثلاث الأولى .
١٨٧ ٤/ثالثا	عبارة : باستثناء البنوك والشركات المالية	باستثناء البنوك والشركات المالية .
١٨٧ ٤/ر	عبارة : فتراعي في الاعفاء	فتراعى في الاعفاء .

٢ - وقعت الأخطاء المطبعية المبينة بأدناه في النظام رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ - نظام لوحات المركبات المنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٦١٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٣/١ وتصويبها كما هو مبين إزاءها .

موقع الخطأ المادة	الخطأ	المصواب
٤٢٨ ٢	عبارة : من الأحكام خاصة بحتويات بعض اللوحات	من أحكام خاصة بحتويات بعض اللوحات
٤٢٨ ب/٤	عبارة : والكلمات والحروف والأرقام فيها سواء .	والكلمات والحروف والأرقام فيها سواء .
٤٢٩ هـ/٤	عبارة : تعامل الدرجات الآلية	تعامل الدرجات الآلية .

٣ - وقعت الأخطاء المطبعية المبينة بأدناه في النظام رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ المعدل للنظام الداخلي لنقابة المحامين النظميين والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٦١٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٣/١ وتصويبها كما هو مبين إزاءها .

موقع الخطأ المادة	الخطأ	المصواب
٤٤٦ ٩	عبارة : لتصبح من ٢٣-٦١ على التوالي	لتصبح من ٢٧ - ٦١ على التوالي
٤٤٦ ١٠	المادة ١٠ -	المادة ١٠ -

٤ - وقعت الأخطاء المطبعية المبينة بأدناه في القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ (قانون محكمة العدل العليا المنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٦١٤ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩) وتصويبها كما هو مبين إزاءها : -

موقع الخطأ المادة	الخطأ	المصواب
٤٦٠ ٤	عبارة : أن تتوافر فيه الشروط التالية	أن تتوافر فيه أي من الشروط التالية
٤٦١ ٦	عبارة : على أن يقتصر القرار بالإدارة الملكية السامية	على أن يقتصر القرار بالإرادة الملكية السامية
٤٦١ ١/٩	البند - ١ : الطعون الخاصة بانتخاب المجالس البلدية والإدارية وغرف الصناعات والتجارة والنوادي المسجلة في الملكة ولا تشمل الجمعيات ولا تشمل هذه الصلاحيات الإجراءات السابقة لعملية الاقتراع أو المهددة لها .	الطعون المتعلقة بانتخابات غرف الصناعات والتجارة والهيئات الإدارية للجمعيات والنوادي المسجلة في الملكة ولا تشمل هذه الصلاحيات الإجراءات السابقة لعملية الاقتراع أو المهددة لها .

٥ - وقع خطأ مطبعي في الفقرة (١) من المادة ٣ من النظام رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل لنظام الانتقال والسر المنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٦١٤ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩ حيث وردت في (المجموعة الثانية) عبارة : من الفئتين الثانية والثالثة - خطأ .
والمصواب : هو من الفئتين الثانية والثالثة .

كل من أخطأ